المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

قطاع إصلاح الإدارة

دليل دعم المشاريع الإصلاحية للإدارة لسنة 2021

إطلاق الدورة الخامسة عشر (15) لتلقي المشاريع الإصلاحية المقترحة للاستفادة من دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية

FOMAP
صندوق تحديث الإدارة العمومية
Fonds de Modernisation de l'Administration Publique

أبريل 2021

فهرس

تقديم 4
الإطار المرجعي 6
صندوق تحديث الإدارة العمومية 8
المقاربة الجديدة لدعم المشاريع برسم سنة 2021 10
حصيلة الصندوق برسم الدورات الأخيرة 12
محاور دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية 15
برنامج الدعم والمواكبة عن بعد 25
منهجية إعداد وإيداع المشاريع 29
ملاحق 35

تقديم

تضطلع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة - قطاع إصلاح الإدارة، طبقا للاختصاصات الموكولة لها بمهمة تقديم دعمها وخبرتها لمواكبة الإدارات العمومية في تفعيل برامجها القطاعية، وفق مقاربة تشاركية تروم إيلاء الأولوية للمشاريع الإصلاحية الرامية إلى تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز نجاعة الإدارة خدمة للمواطن والتنمية.

ولتنزيل مختلف الأوراش والمشاريع المعتمدة، يعمل قطاع إصلاح الإدارة على استثمار مختلف الآليات والدعامات الكفيلة بضمان التنزيل السليم لهذه الأوراش على مستوى الإدارات العمومية. ومن ضمن هذه الآليات والدعامات صندوق تحديث الإدارة العمومية.

وفي هذا الإطار، أحدث صندوق تحديث الإدارة العمومية بغاية تقديم دعم مالي لتحفيز القطاعات الوزارية على الانخراط في تفعيل أوراش الإصلاح ذات الأولوية.

ويروم هذا الصندوق تحقيق الأهداف التالية :

- دعم المشاريع الإصلاحية الرامية إلى تأهيل الإدارة وتطوير جودة الخدمات،
- تشجيع المشاريع ذات البعد الابتكاري،
- استثمار التجارب الناجحة وتعميمها،
- إشاعة قيم المنافسة بين القطاعات الوزارية لإصلاح الإدارة.

ويقوم الصندوق سنويا بإطلاق عملية تلقي المشاريع القطاعية والمشتركة للاستفادة من تمويل الصندوق.

وتعرض المشاريع القطاعية المقترحة للدراسة والانتقاء على لجنة وزارية مختصة، حيث يحدد الجزء الممول من لدن الصندوق في مبلغ لا يتجاوز 50 % من كلفة كل مشروع وفي حدود سقف 2.000.000 درهم، في تحدد بالنسبة للمشاريع المشتركة آليات التمويل في إطار اتفاقي.

وبمناسبة إطلاق الدورة الخامسة عشر (15) لتلقي المشاريع الإصلاحية برسم سنة 2021، تم إعداد هذا الدليل كدعامة مرجعية لأجل تيسير عملية إعداد المشاريع وتوجيه الإدارات لاقتراح مشاريع إصلاحية قابلة للدعم من طرف الصندوق برسم سنة 2021.

ويتضمن هذا الدليل العناصر التالية:

الإطار المرجعي لإصلاح الإدارة،
معطيات متعلقة بصندوق تحديث الإدارة العمومية،
محاور دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية برسم سنة 2021،

الإطار المرجعي

1- دستور المملكة لسنة 2011
2- التوجيهات الملكية
3- البرنامج الحكومي

الإطار المرجعي

1 مرجعيات الأوراش الإصلاحية

يستند ورش إصلاح الإدارة إلى مقتضيات دستور المملكة لسنة 2011 ولا سيما تلك المتعلقة بدعم الحكامة الجيدة بالمرافق العمومية، وإلى التوجيهات الملكية السامية، ثم إلى البرنامج الحكومي في محوره الثاني.

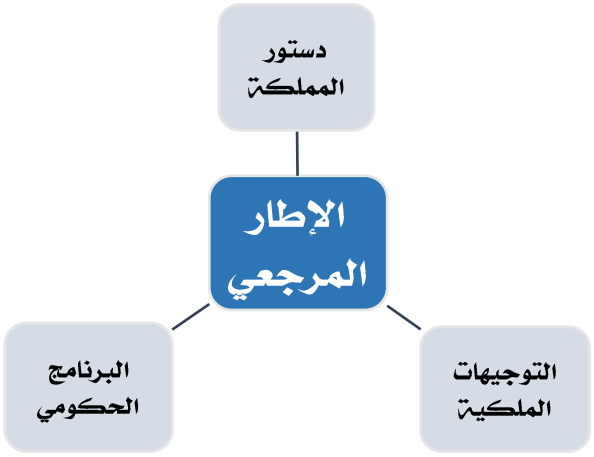

2 دستور المملكة لسنة 2011

تنزيل المقتضيات المتعلقة بدعم الحكامة الجيدة وإخضاع المرفق العام لمبادئ الإنصاف والجودة والاستمرارية والمساواة والحياد.

3 التوجيهات الملكية السامية

"...ضرورة ملاءمة السياسات العمومية، لتستجيب لانشغالات المواطنين.."، "...استلهام نموذج التدبير المعتمد في القطاع الخاص، وعلى أجود الممارسات الدولية في هذا المجال."

".... تغيير وتحديث أساليب العمل، والتحلي بالاجتهاد والابتكار في التدبير العمومي."

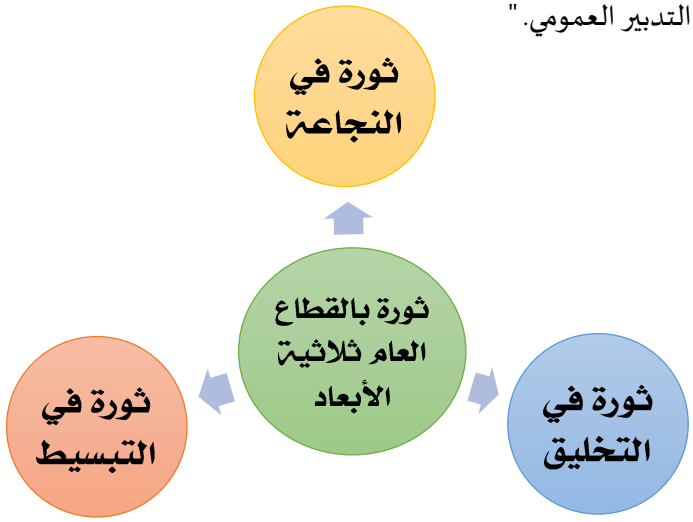

4 البرنامج الحكومي

تفعيل المحور الثاني المتعلق بـ "تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة".

5 المحاور الإصلاحية الكبرى

تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، تعمل الحكومة على مواصلة تنزيل الإصلاحات بهدف تحسين وتقوية نجاعة تدبير السياسات العمومية من خلال المحاور الإصلاحية التالية:

1. تبسيط المساطر والرفع من نجاعة الإدارات والمؤسسات العمومية،
2. تعزيز منظومة النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة،
3. مواصلة تنزيل الجهوية المتقدمة وإرساء منظومة التعاقد مع الجهات،
4. تنفيذ ميثاق اللاتمركز الإداري،
5. مواصلة تحديث الإدارة العمومية،
6. مواصلة تنزيل مقتضيات إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية،
7. تفعيل المقاربة الجديدة لتدبير المشاريع الاستثمارية العمومية.

6 الأوراش المعتمدة لإصلاح الإدارة

تتمحور أوراش إصلاح الإدارة حول مجموعة من المشاريع الرامية إلى تحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز نجاعة الإدارة خدمة للمواطن والتنمية، وهي كالتالي:

- إصدار وتفعيل ميثاق المرافق العمومية،
- إصلاح منظومة الوظيفة العمومية،
- تفعيل ميثاق اللاتمركز الإداري،
- تنزيل قانون الحق في الحصول على المعلومات،
- تحسين الاستقبال،
- تبسيط المساطر الإدارية،
- قياس جودة الخدمات العمومية،
- تنفيذ برامج الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد،
- مراجعة منظومة التصريح الإجباري بالممتلكات،
- إعداد مدونة قيم وأخلاقيات الموظف،
- تكريس مقاربة النوع بالوظيفة العمومية،
- إعداد المخطط التوجيهي للإدارة الرقمية،
- مواصلة تعميم البوابة الوطنية للشكايات،
- ورش الحكومة المنفتحة.

صندوق تحديث الإدارة العمومية

- صندوق تحديث الإدارة العمومية
- أهداف الصندوق ومعايير انتقاء المشاريع
- برنامج عمل الصندوق
- المقاربة الجديدة لدعم المشاريع برسم سنة 2021
- حصيلة المشاريع

صندوق تحديث الإدارة العمومية

1 تعريف بالصندوق

تم إحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2005، كآلية تمويلية لدعم ومواكبة وتشجيع الابتكار بالإدارة العمومية وتنفيذ أوراش إصلاح الإدارة على مستوى القطاعات الوزارية في المجالات المتعلقة بـ:

- تحسين تدبير الموارد البشرية،
- دعم اللاتمركز الإداري وإعادة تنظيم الهياكل الإدارية وتخفيفها،
- تبسيط المساطر وملاءمتها وتسريع الرقمنة وتعميمها،
- تطوير الإدارة الإلكترونية،
- الرفع من جودة الخدمات المقدمة للعموم،
- عقلنة التدبير العمومي
- تكريس النزاهة وتعزيز الحكامة الجيدة.

2 أهداف الصندوق

- تشجيع الانخراط في تفعيل أوراش الإصلاح ذات الأولوية،
- ترسيخ قيم التنافس وتعزيز روح التباري بين الإدارات للانخراط في مسار التنمية الإدارية،
- تعزيز المقاربة المساهماتية في مجال إصلاح الإدارة،
- ضمان التمويل المصاحب للمشاريع الإبداعية في الإدارة.

3 الإطار التنظيمي للصندوق

- المادة 36 من قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005 الصادر في 16 ذي القعدة 1425 (29 دجنبر 2005)، كما وقع تغييرها وتتميمها،
- المرسوم رقم 2.05.1484 بتاريخ 20 ذو القعدة 1426 (22 دجنبر 2005) المتعلق بتأليف وكيفية تسيير اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة المشاريع المقترحة للاستفادة من تمويل صندوق تحديث الإدارة،
- منشور السيد الوزير الأول رقم 1/2006 بتاريخ 15 محرم 1427 (14 فبراير 2006) حول الحساب المرصد لأمور

4 معايير وشروط انتقاء المشاريع

- تقيد المشاريع بمحاور تمويل الصندوق،
- ارتباط المشروع باستراتيجية القطاع المعني،
- الوقع الإيجابي على المواطن و/أو الإدارة،
- التصميم المنهجي للمشروع،
- تحمل القطاع المعني لنسبة 50 % من المبلغ الإجمالي للمشروع،
- قابلية تعميم المشروع.

5 حكامة الصندوق

تشرف على انتقاء المشاريع القطاعية اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة وانتقاء المشاريع المعروضة على تمويل الصندوق. وتتألف من القطاعات التالية:

- وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة أو من ينوب عنه، رئيسا،
- ممثل عن رئاسة الحكومة،
- ممثل عن قطاع الاقتصاد والمالية،
- ممثل عن قطاع الشؤون العامة والحكامة،
- أربعة أشخاص يعينهم رئيس الحكومة لما لهم من كفاءة في هذا الميدان.

وتسهر على تدبير الصندوق كتابة تابعة لمديرية تحديث الإدارة بقطاع إصلاح الإدارة.

6 برنامج عمل الصندوق السنوي

تحديد الأولويات	• الإنطلاق من الأوراش الإصلاحية المفتوحة حاليا • تحديد الالويات في إطار لجن موضوعاتية بقطاع إصلاح الإدارة • إعداد وتوجيه منشور إلى مختلف القطاعات الوزارية
المواكبة والتأطير	• عقد لقاءات تواصلية لتوضيح المحاور ذات الاولوية • تنظيم ورشات عمل لمواكبة حاملي المشاريع في إعداد بطاقات المشاريع • تنظيم لقاءات تأطيرية لتيسير إعداد ملفات الترشيح
الانتقاء	• تنظيم الاجتماع السنوي للجنة الوزارية المختصة • تقديم المشاريع المقترحة من طرف رؤساء المشاريع • دراسة و انتقاء المشاريع من طرف اللجنة الوزارية
إطلاق المشاريع	• تنظيم اجتماعات ثنائية مع رؤساء المشاريع • إعداد الاتفاقيات المتعلقة بالمساهمة في تمويل المشاريع • التوقيع على الاتفاقيات • إعطاء انطلاق المشاريع وتحديد منهجية التتبع
التتبع	• تعيين ممثل عن الوزارة بلجن الإشراف المشاريع • دفع مساهمة الصندوق • إعداد تقارير مرحلية حول تقدم المشاريع • دراسة وتقيم المشاريع في طور الإنجاز • تنظيم زيارات ميدانية لتتبع المشاريع عن قرب
التقييم	• عقد لقاء تقييمي مع رؤساء المشاريع كل ثلاثة أشهر • إعداد تقارير حول منجزات الصندوق • إعداد تقرير للسيد رئيس الحكومة

المقاربة الجديدة لدعم المشاريع برسم سنة 2021

1 تقديم

تستند مقاربة دعم المشاريع على مجموعة من المبادئ تتعلق بالاندماج والتكامل والتعاضد ما بين القطاعات الوزارية والانفتاح على مختلف الفاعلين المعنيين بالإصلاحات، في أفق وضع حقيبة مشاريع أفقية، وقطاعية ومشتركة (ما بين قطاعية) .

وتتمثل هذه المقاربة فيما يلي:

2 المبادئ

- **الاندماج**: من خلال إشراك الإدارات المعنية بالمشاريع المترابطة لإنجاز مشاريع مشتركة،
- **التكامل**: عبر الحرص على الإلتقائية والطابع الأفقي للمشاريع،
- **التمويل**: من خلال دعم الصندوق لجميع المشاريع وفق آليات متنوعة ومتكاملة،
- **التعاضد**: من خلال الأخذ بعين الاعتبار لقابلية تعميم المشاريع على باقي الإدارات،
- **الانفتاح**: بإشراك الإدارات في اقتراح أفكار لتطوير الإدارة،
- **المواكبة**: من خلال تأطير وتوجيه حاملي الأفكار والمشاريع في صياغة وتنفيذ هذه المشاريع.

3 مشاريع القطاعات الوزارية

يتعلق الأمر بحث القطاعات الوزارية على اقتراح مشاريع قطاعية وأخرى ذات طابع مشترك والتي يمكن إنجازها بين قطاعين حكوميين أو أكثر أو بين هذه القطاعات والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية.

- **بالنسبة للمشاريع القطاعية**: تتم دراستها وانتقاؤها من طرف اللجنة الوزارية المختصة،
- **بالنسبة للمشاريع المشتركة**: يتم إشراك القطاعات المعنية للتوافق حول إطار تنفيذ هذه المشاريع وبتمويل من طرف الصندوق في إطار اتفاق

4 الأفكار المقترحة من طرف القطاعات الوزارية:

تعزيزا للعمل التشاركي بين الإدارات، وسعيا من الصندوق إلى استثمار القوة الاقتراحية للقطاعات الوزارية، والهادفة إلى تطوير نظم العمل داخل الإدارة العمومية وإيجاد حلول مبتكرة لتحسين الخدمات العمومية والرفع من جودتها، سيتم برسم هذه السنة العمل على استقاء واستثمار وإنضاج اقتراحات القطاعات الوزارية من خلال منصة إلكترونية خاصة بتلقي الأفكار والمقترحات.

وتسمح هذه المنصة بتلقي أفكار ومقترحات الإدارات بخصوص مجالات إصلاحية محددة تتعلق إما بالبرامج أو الخدمات أو الأوراش المعتمدة. وستكون الأفكار المقترحة محط تقييم وإنضاج قبل دراسة إمكانية تحويلها إلى مشاريع متكاملة قابلة للتنفيذ.

ولإيداع الأفكار والمقترحات، يتم تنظيم دورات تأطيرية عن بعد حول منهجية وكيفية إعداد الأفكار والاقتراحات.

تعرض المشـــاريع بنوعيها، تلك المقترحة من طرف القطاعات أو تلك التي انبثقت عن الأفكار والمقترحات المستقاة بواسطة المنصة، على القطاعات المعنية بتنفيذه.

5 دعم وتمويل المشاريع

بعد تحديد الأفكار والمقترحات القابلة للتنفيذ من قبل القطاعات المعنية وتحويلها إلى مشـــاريع أفقية أو مشـــتركة أو قطاعية، ســـيعمل الصـــندوق على وضـــع إطار اتفاقي لدعم هذه المشاريع وفق الإطار القانوني المنظم للصندوق.

حصيلة صندوق تحديث الإدارة العمومية

1 مسار انتقاء مشاريع 2020

7 ماي 2020	إصدار الدورية السنوية
14-8 ماي 2020	فتح باب التواصل عن بعد وعبر الخط حول مضامين المحاور الإصلاحية لسنة 2020
20-15 ماي 2020	تأطير ومواكبة حاملي المشاريع عن بعد حول صياغة ملفات الترشيح وإيداعها على الخط
26-21 ماي 2020	مواكبة حاملي المشاريع عن بعد لإيداع المشاريع على الخط
29 ماي 2020	الاجتماع الأول للجنة الوزارية المختصة
7 أكتوبر 2020	الانتقاء الأولي للمشاريع من طرف اللجنة
4 نونبر 2020	تقديم عروض من طرف رؤساء المشاريع وإبداء ملاحظات بشأن المشاريع المنتقاة أوليا
3 دجنبر 2020	تقديم عروض للإجابة على ملاحظات اللجنة الوزارية والانتقاء النهائي للمشاريع

2 المشاريع المنتقاة برسم فترة 2017-2020

المشاريع المتوصل بها	103
المشاريع المنتقاة أوليا	56
المشاريع المنتقاة	31

3 عدد المشاريع المنتقاة حسب المحاور

تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية	2
دعم التكوين عن بعد	1
دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية	3
تطوير الخدمات الإلكترونية	18
تحسين جودة الاستقبال	4
مكافحة الفساد	2
تبسيط وانسجام المساطر والإجراءات الإدارية	1

4 المشاريع المنتقاة حسب المحاور ذات الأولوية برسم فترة 2017-2020

محور تطوير نجاعة الموارد البشرية بالإدارات العمومية		
1	مشروع ملاءمة الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات الخاص بوزارة الصحة للدليل المرجعي للوظائف والكفاءات الخاص بالوظيفة العمومية واستعماله في تدبير الموارد البشرية لقطاع الصحة -2018	وزارة الصحة
2	إنجاز حصيلة كفاءات أطر المندوبية السامية للتخطيط ونظام التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات - 2018	المندوبية السامية للتخطيط
محور دعم التكوين عن بعد		
3	إحداث مركز وطني مرجعي للتكوين المستمر عن بعد -2020	وزارة الصحة
4	دعم إرساء وتطوير التكوين عن بعد على مستوى المعاهد العليا للمهن التمريضية وتقنيات الصحة-2020	وزارة الصحة
محور دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية		
5	ادماج منظور النوع في المنظومة التدبيرية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج - 2018	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
6	تقوية القيادة الادارية عن طريق دعم وتشجيع المبادرات النسائية - 2018	وزارة الشباب والرياضة
7	إنشاء منصة إلكترونية من أجل تمكين نساء قطاع الصحة - 2018	وزارة الصحة
محور تطوير الخدمات الإلكترونية		
8	وضع آلية جغرافية لاتخاذ القرار - 2019	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
9	إعداد نظام معلوماتي لتدبير الخدمات المقدمة للمرتفقين والقيمين الدينين - 2019	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
10	تقليص الصفة المادية في تدبير الرصيد الوقفي لإقليم زاكورة - 2019	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
11	حوسبة تدبير الوثائق عن طريق استعمال نظام للتدبير الالكتروني للوثائق - 2018	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
12	نظام تدبير دراسات التأثير البيئي والرخص - 2018	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
13	التعمير الالكتروني: التدبير اللامادي لوثائق التعمير والخدمات المقدمة من طرف الوكالة الحضرية - 2018	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
14	مشروع شمولي للخدمات الإلكترونية الموجهة لعائلات النزلاء وربطهم بالوسط الداخلي للسجون للمساعدة على إعادة إدماج النزلاء - 2018	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
15	رقمنة واعتماد إدارة إلكترونية في منح رخص استغلال المصحات الخاصة والمؤسسات الصحية الخاصة - 2018	وزارة الصحة
16	رقمنة اجراءات منح التراخيص للمنتجات والأجهزة الطبية ومستحضرات التجميل والمكملات الغذائية والكواشف - 2018	وزارة الصحة
17	وضع بو ابة وطنية للبحث والابتكار - 2018	الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي
18	سجل المسار الدراسي للمتعلمين ودعم التبادل الإلكتروني للمعلومات - 2018	وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي –قطاع التربية الوطنية-
19	تطوير الخدمات العمومية المقدمة من طرف قطاع الطاقة والمعادن - 2017	وزارة الطاقة والمعادن والبيئة
20	تطوير وتوسعة البو ابة الإلكترونية المتعلقة بالبطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية - 2017	وزارة الداخلية - المديرية العامة للأمن الوطني -
21	تطوير نظام معلوماتي لتدبير الأدوية والمنتوجات الصحية - 2017	وزارة الصحة
22	رقمنة السجلات والبو ابة الخاصة بالعدول-2020	**وزارة العدل**
23	منصة الخبير القضائي للتبادل الإلكتروني مع المحاكم-2020	**وزارة العدل**
24	تحديث الخدمات والإجراءات الإدارية والبيداغوجية والتواصلية -2020	وزارة الثقافة والشباب والرياضة-قطاع الاتصال- - المعهد العالي للإعلام والاتصال بالرباط-

محور تحسين جودة الاستقبال		
25	تحديث مر افق الاستقبال وتحسين الولوج لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة لدى الوزارة - 2019	وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية
26	تحديث وتحسين زيارة عائلات نزلاء المؤسسات السجنية -السجن المحلي عين السبع نموذجا - 2017	المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج
27	دعم تحسين الاستقبال على مستوى 10 جماعات في إطار برنامج دعم تدبير القرب بالجماعات المواطنة - 2017	وزارة الداخلية -المديرية العامة للجماعات المحلية-
28	تحسين الاستقبال بمصلحة العمل الطبي الاجتماعي بالمستشفيات - 2017	وزارة الصحة

محور مكافحة الفساد		
29	دعم ومواكبة 40 جماعة في تفعيل وظيفة الافتحاص الداخلي - 2017	وزارة الداخلية -المديرية العامة للجماعات المحلية-
30	إعداد وتنفيذ خطة للتواصل حول استراتيجية الوقاية من مخاطر الرشوة ومحاربتها في قطاعي التعمير والعقار - 2017	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة
محور تبسيط وانسجام المساطر والإجراءات الإدارية		
31	وضع ونشر دلائل بالمساطر ودلائل مرجعية خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الإدارات والمصالح المكلفة بمجالات التعمير والعقار- 2017	وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة

محاور دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية برسم سنة 2021

ترتكز أولويات دعم صندوق تحديث الإدارة العمومية خلال الدورة الخامسة عشر (15) برسم سنة 2021 على أربعة محاور أساسية، حيث ستحظى بدعم هذا الصندوق المبادرات الإصلاحية الرامية إلى تحسين وتجويد الخدمات العمومية (1) والرفع من نجاعة المرافق العمومية (2)، ومواكبة ورش الجهوية المتقدمة (3)، بالإضافة ترسيخ قيم النزاهة بالمرافق العمومية (4)، وذلك طبقا للمجالات المحددة بالإطار القانوني للصندوق، كما يلي:

1- تحسين وتجويد الخدمات العمومية

- تطوير الخدمات الإلكترونية
- دعم التبادل الالكتروني للمعلومات
- تحسين جودة الاستقبال

2- الرفع من نجاعة المرافق العمومية

- تطوير ممارسات تدبيرية جديدة لتنظيم العمل
- دعم التكوين عن بعد
- وضع آليات للعمل التشاركي
- وضع أنظمة لتدبير المعارف
- دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية
- تطوير نجاعة أداء التدبير المالي

3- مواكبة ورش الجهوية المتقدمة

- دعم ورش اللاتمركز الإداري عبر مواكبة عمليات تفعيل الميثاق الوطني للاتمركز الإداري

4- ترسيخ قيم الشفافية و النزاهة

- إتاحة الولوج إلى المعلومات
- دعم النزاهة والأخلاقيات

المحور الأول: تحسين وتجويد الخدمات العمومية

1 تطوير الخدمات الإلكترونية

تقديم

يروم هذا المحور مواكبة القطاعات الوزارية في إعادة هندسة المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا وتقديم الدعم التقني لها قصد رقمنة هذه الإجراءات، التي سيفضي تحولها الرقمي إلى تحسين جودة الخدمات والتأثير إيجابا على عموم المرتفقين من خلال ربح الوقت وتوفير العناء والتكلفة.

المقاربة المعتمدة

من أجل رفع مستوى التحول الإلكتروني للخدمات العمومية وتحسين جودتها، يتم اعتماد منهجية ترتكز على ما يلي:

- **المرحلة 1** : مصاحبة الإدارات في إعادة هندسة إجراءاتها الإدارية بهدف رقمنتها،
- **المرحلة 2**: دعم الإدارات في مشاريع رقمنة الإجراءات الإدارية.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

سيتم مواكبة القطاعات الوزارية في إعادة هندسة المساطر والإجراءات الإدارية الأكثر تداولا وتقديم الدعم التقني لرقمنتها، وفقا للمخططات القطاعية للتحول الرقمي، والتي من شأنها تحسين جودة الخدمات المقدمة، تفعيلا للقانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية والقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات.

2 دعم التبادل الإلكتروني للمعلومات

تقديم

يروم هذا المحور تأهيل وتطوير الأنظمة المعلوماتية المتضمنة لبيانات الوثائق الإدارية المشتركة بين مختلف الخدمات العمومية والتي يحتاجها المرتفق في إتمام طلبه للحصول على خدمة معينة.

وستساهم المشاريع المندرجة في هذا الإطار في تفعيل تبادل البيانات المشتركة بين الإدارات العمومية بهدف تقليص عدد الوثائق الإدارية المطلوبة وتنقلات المواطن نحو الإدارة وكذا الآجال وتكاليف إنجاز الخدمات الإدارية بالنسبة للمرتفق والإدارة.

المقاربة المعتمدة

بهدف تحقيق التكامل والتنسيق في تقديم الخدمات العمومية بين كافة الإدارات، تم اعتماد مقاربة منهجية ترمي إلى تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، وفقا لما يلي:

- **المرحلة 1** : تأهيل وتطوير الأنظمة المعلوماتية المتضمنة لبيانات الوثائق الإدارية المشتركة بين مختلف الخدمات العمومية للإدارات،
- **المرحلة 2** : دراسة وتحليل المتطلبات وتصميم الخدمات التي سيتم اتاحتها للإدارات الأخرى كمستفيد من خلال المنصة الحكومية للتكامل،
- **المرحلة 3**: إنجاز مشاريع الربط البيني للأنظمة المعلوماتية للإدارات بالمنصة الحكومية للتكامل.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

في إطار توحيد جهود مختلف القطاعات الوزارية وضمان الالتقائية بين نظم المعلومات للتخفيف من الإجراءات الإدارية، سيتم دعم المشاريع التي تهدف إلى تأهيل وتطوير نظم المعلومات التي تساهم في تعميم الإدارة الإلكترونية بطريقة مندمجة، وتتيح الولوج المشترك للمعلومات بين مختلف القطاعات والمرافق العمومية.

3 تحسين جودة الاستقبال بالمرافق العمومية

تقديم

بهدف تحسين استقبال وإرشاد المرتفقين بمختلف الإدارات العمومية والجماعات الترابية قامت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة-قطاع إصلاح الإدارة- بوضع إطار عام وموحد لتحسين الاستقبال واعتماد معايير الجودة وتنزيل الأليات التنظيمية على أرض الواقع وتوفير الإمكانيات اللازمة وذلك لمعالجة الإشكالات التالية:

- انعدام نظام موحد للاستقبال والإرشاد والتوجيه بالإدارات العمومية والجماعات الترابية،
- ضعف تقديم الخدمات العمومية بكل ما يتطلبه الأمر من شفافية ومسؤولية وصيانة للحقوق وتقيد بمبادئ المرفق العام.

المقاربة المعتمدة

يتعلق الأمر بتأهيل الوحدات الإدارية المعنية بتقديم الخدمات العمومية للمرتفقين وفقا للبرنامج الوطني لتحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية، اعتمادا على:

- "ميثاق الاستقبال" الذي يتضمن عشرة التزامات لتحسين جودة استقبال المرتفق،
- "الإطار المرجعي للبرنامج" الذي يحدد الآليات العملية لتحقيق الالتزامات المحددة بالميثاق المذكور،
- الأدوات المنهجية لتنزيل منظومة تحسين الاستقبال.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

تعتمد المنهجية المحددة بهذا البرنامج على التشخيص الشامل للوحدات الإدارية المعنية بتقديم الخدمات العمومية للمرتفقين والتي تعرف توافدا كبيرا عليها، بغاية معرفة مكامن الخصاص ثم وضع مخطط شمولي لتأهيل فضاء الاستقبال وفقا للبرنامج الوطني لتحسين استقبال المرتفقين بالمرافق العمومية، والذي يتضمن ميثاقا للاستقبال وإطارا مرجعيا خاصا به.

المحور الثاني: الرفع من نجاعة المرافق العمومية:

1 تطوير ممارسات تدبيرية جديدة لتنظيم العمل

تقديم

أضحى العمل عن بعد الخيار الأكثر مرونة في العديد من الدول التي ترغب في استقطاب الخبرات بأقل التكاليف، بالإضافة إلى ترشيد نفقات التسيير، والاقتصاد في استهلاك الطاقة، مما ينعكس إيجابيا في المحافظة على البيئة وعلى تحقيق المصلحة العامة.

كما أن اعتماد هذا النوع من العمل يضمن استمرارية المرفق العمومي في تقديم خدماته بالجودة المطلوبة، أثناء الظروف الطارئة أو الاستثنائية.

المقاربة المعتمدة

منذ تفشي الأزمة الصحية العالمية الناجمة عن تفشي وباء فيروس كورونا، اتخذ المغرب مجموعة من الإجراءات الاستباقية قصد التصدي لوباء فيروس كورونا، ومواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للوباء.

ومن بين هذه الإجراءات، إصدار منشور لوزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة يتعلق بالتدابير الوقائية من خطر انتشار وباء "كورونا" بالإدارات العمومية والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية والمقاولات العمومية.

وينص هذا المنشور على مجموعة من التدابير التي يتعين التقيد بها من طرف مسؤولي المرافق العمومي، وخاصة ما يتعلق بتمكين العاملين بهذه المرافق الذين لا تقتضي طبيعة عملهم ضرورة حضورهم إلى مقرات الإدارة، من العمل عن بعد، كلما كان ذلك في الإمكان.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

دعم المشاريع الهادفة الى وضع وتطوير الآليات المناسبة لتمكين الموظفين والأعوان من أداء واجبهم المهني، عن بعد، وفقا لما تقتضيه طبيعة الوظائف التي يزاولونها بالإضافة إلى توفير الخدمات للمرتفقين وإتاحتها عن طريق المواقع الإلكترونية أو التطبيقات الذكية.

2 دعم التكوين عن بعد

تقديم

بالموازاة مع العمل عن بعد، يعد التكوين عن بعد أداة أساسية تتجلى في استخدام وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في نقل المعلومات والمعارف من مصادرها الأصليّة إلى أماكن أخرى والتي لا تتوافر فيها هذه المعارف.

ويتميز هذا النوع من التكوين بقدرته على خلق فرص صقل المهارات في الحالات التي يصعب تنفيذها بالطرق التقليدية.

ويتيح التكوين عن بعد مزايا متعددة تتمثل في:

- تمكين الموظف من متابعة تكوينه من موقع عمله أو مكان تواجده دون توقيف نشاطه المهني،
- سرعة توصيل المعلومة إلى الموظف أينما تواجد،
- تحفيز المتكون على التكوين في جميع الأوقات،
- الربط المباشر بين المتكون والمكون عبر وسائل الاتصال،
- خفض تكلفة التكوين مع تقديم معارف أكثر ثراء وتنوعا.

المقاربة المعتمدة

يشكل تكوين وتأهيل الرأس مال البشري بالإدارة العمومية، ضرورة آنية لضمان انخراطه السريع، كقوة مؤثرة، في حركية الإصلاحات وديناميةتحديث الإدارة، ومطلبا ملحا لكسب رهانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تم اعتماد استراتيجية للتكوين المستمر تحدد مجموعة من المقتضيات بهدف جعل التكوين أكثر جودة في التكوينات الملقنة وأكثر نجاعة تماشيا مع متطلبات محيط الإدارة ومستلزماته.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

دعم المشاريع الهادفة الى استعمال التقنيات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والتواصل، وذلك لتمكين الموظفين من متابعة تكويناتهم ومواكبة التطورات المعرفية الحديثة من مواقع عملهم أو مكان تواجدهم دون توقيف نشاطهم المهني.

3 وضع آليات العمل التشاركي للموارد البشرية

تقديم

يعد مبدأ إشراك الموظفين في مسار إعداد وتنفيذ البرامج والمشاريع المعتمدة في تدبير الموارد البشرية، في ظل محدودية المناهج التقليدية لتنظيم وتتبع الأنشطة الإدارية بالقطاع العام، وسيلة ناجعة لضمان التملك المشترك لكل المبادرات والأنشطة والمشاريع المقترحة.

كما تضمن أيضا انخراط الموظفين في تنفيذ المشاريع المرتبطة بممارسة مهامهم ومسؤولياتهم من خلال إيجاد نقط التقاء لبلورة ووضع التصورات، وبرمجتها، وتفعيلها ثم تقييم نتائجها.

المقاربة المعتمدة

في إطار المقاربة التشاركية والمنفتحة التي ينهجها المغرب لتنسيق الجهود وتبادل الآراء على المستوى الدولي لتأطير الورش المتعلق بإصلاح الإدارة العمومية، انضمت المملكة المغربية إلى مبادرة الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة (OGP)، باعتبارها إطارا مرجعيا لتعزيز تكريس المكتسبات المحققة في مجالات الشفافية والمناصفة والنزاهة والديمقراطية التشاركية.

وتقوم هذه المبادرة بالأساس على دفع الدول المنخرطة في المبادرة إلى دعم الديمقراطية التشاركية بوضع المواطن في صلب اهتماماتها عبر تعزيز الشفافية والحصول على المعلومة والنزاهة ومحاربة الفساد واستغلال التكنولوجيات الحديثة.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

دعم المشاريع الهادفة الى وضع إطارات تشاركية تعمل على إشراك الموظفين واستثمار المؤهلات والخبرات والتجارب التي يتوفرون عليها في وضع تصورات ومشاريع إصلاحية وفق مقاربة شمولية ومتوازنة تضمن التقائية وتماسك المشاريع المقترحة.

4 وضع أنظمة لتدبير المعارف

تقديم

يعتبر نظام تدبير المعارف منهجا ينبني على استخدام مجموعة من الأدوات والأساليب وطرق التنظيم لتبادل المعرفة والحفاظ على الرأسمال الفكري، باعتباره مورداً استراتيجياً لضمان توفر المهارات المطلوبة لتحقيق الأهداف المنشودة.

كما يرمي هذا النظام إلى خلق بيئة ملائمة للإبداع الدائم والتنظيم الفعال والمشاركة التعاونية والتحسين المستمر للمعرفة، والتحفيز على وضع أقطاب المهارات من أجل تصميم حلول مبتكرة للدفع بتطوير أداء الإدارة.

المقاربة المعتمدة

لتكريس نظام تدبير المعارف، تعتمد المنظومات الإدارية على آليات و تقنيات متعددة في هذا الشأن، نذكر منها، خاصة:

- **التدبير الإلكتروني للمستندات:** يوفر هذا النظام العديد من الوظائف كإحداث وإدارة المستندات النصية وكذا ملفات الصور والصوت والفيديو وكذا استخدام نظام التعرف الضوئي على الحروف (Opitcal Character Recognition)،
- **"استخراج البيانات" "Data Mining":** تعتمد هذه التقنية على استنباط التوقعات المستقبلية والتحليلات الإحصائية من خلال البحث والحصول وتبادل المعطيات المتعلقة بالمعارف بين مستودعات البيانات التي تخزن هذه المعارف.
- **البرمجيات الجماعية les collecticiels:** تسمح هذه التقنية بتقاسم المعرفة وإدارة المشاريع والاستعانة بمصادر خارجية في المعرفة في وقت وجيز باستخدام تطبيقات مثل الدردشة والصياغة التعاونية للوثائق والمنتديات.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

دعم المشاريع الهادفة إلى وضع آليات نقل المعرفة لفائدة الموارد البشرية بهدف تثمين واستدامة الخبرات المهنية للموظفين وكذا وضع سياسة لتبادل المعارف وتقاسمها لرفع نجاعة ومهنية الرأسمال البشري بالإدارات العمومية.

5 دعم النوع الاجتماعي بالوظيفة العمومية

تقديم

يسعى المغرب إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخططات السياسات العمومية، من أجل الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة وإقرار وضعية عادلة ومنصفة بينهما، وذلك ضمانا لتكافؤ الفرص وتمثيلية شاملة للمواطنين في المشاركة في الحياة العامة.

المقاربة المعتمدة

عملت وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة-قطاع إصلاح الإدارة- على وضع استراتيجية مأسسة مقاربة النوع بالوظيفة العمومية والتي تتمحور حول مجموعة من الآليات بهدف تعزيز رؤية قوية لوظيفة عمومية تضمن للمرأة وللرجل حقوقا متساوية في ولوج المناصب، وتكافؤ الفرص في حياتهم المهنية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخصوصية للنساء والرجال الموظفين، والمساواة في المعاملة بينهم لتصبح نموذجا ومثالا يُحتذى به من قبل مؤسسات أخرى في بلدنا.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

توخيا لإرساء وظيفة عمومية تضمن إقرار وضعية عادلة ومنصفة للعاملين بها وتأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخصوصية، سيتم دعم تفعيل المشاريع التي تروم ترسيخ النوع الاجتماعي في الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية للإدارة، وكل ما من شأنه التوفيق بين الحياة الخاصة والمهنية.

6 التدبير المبني على النتائج

تقديم

أمام التراكمات السلبية التي رسختها المنهجية التقليدية للتدبير المالي والتي كانت تعتمد على الوسائل لتحقيق الأهداف المبرمجة، وبالنظر لمحدودية النتائج المحققة على أرض الواقع في هذا الشأن، انخرط المغرب في تفعيل المقاربة الجديدة للتدبير الإداري المبني على النتائج سعيا منه إلى تطوير وترشيد أساليب التدبير سواء على المستوى الإداري أو المالي لدعم أسس حكامة السياسات العمومية.

المقاربة المعتمدة

تقوم المقاربة الجديدة للتدبير بالنتائج للميزانية على سيادة ثقافة النتائج في تنفيذ الميزانية، وذلك من خلال الاعتماد على البرامج والأهداف وقياس تحقيق النتائج عبر مؤشرات يتم وضعها لتقييم التغيير المنشود.

ولأجرأة هذه المقاربة يتم اعتماد آليات تحسين جودة التدبير المالي من أهمها:

- آلية التعاقد التي تعتبر أداة رئيسية لتحديد العلاقات بين الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية،
- فضلا عن آلية الشراكة التي تنبني على إشراك مختلف الفاعلين إلى جانب الدولة في إنجاز مشاريع تنموية وفق مبادئ الحكامة الجيدة،
- تفعيل الرقابة الداخلية،
- تدبير المخاطر.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

دعم المشاريع الهادفة الى تنزيل التدابير المتعلقة بالإصلاح المالي وفق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية الرامية إلى الانتقال من مقاربة التدبير بالوسائل إلى التدبير بالنتائج وفق أهداف ومؤشرات واضحة، وما يصاحبه من التأسيس لوضع مخططات عمل وأساليب ومناهج عمل تراعي العمل وفق نظام المراقبة الداخلية وتدبير المخاطر، وذلك بهدف تحسين نجاعة السياسات العمومية.

المحور الثالث: مواكبة الجهوية المتقدمة

دعم ورش اللاتمركز الإداري

تقديم

يعتبر اللاتمركز الإداري أحد الأوراش الأساسية لإصلاح الإدارة التي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات وتقريب الإدارة من المواطنين.

ويندرج هذا الورش في إطار تفعيل المقتضيات الدستورية التي بوأت الجهة مستوى الصدارة في العلاقات بين مختلف الفاعلين المحليين وفي بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية المحلية.

ويؤسس اللاتمركز الإداري لنظام إداري يؤطر العلاقات بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة من خلال وضع الآليات القانونية والتنظيمية الكفيلة بترسيخ الحكامة الترابية الناجعة.

المقاربة المعتمدة

تم إصدار الميثاق الوطني للاتمركز الإداري في 27 ديسمبر 2018 باعتباره الإطار المرجعي لسياسة الدولة لخدمة التنمية الترابية وإنجاح مشروع الجهوية المتقدمة.

ويتمحور الميثاق حول توزيع الاختصاصات والوسائل بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاممركزة ونقل الاختصاصات المركزية إلى الجهة مع تخويلها مختلف الإمكانات لتحقيق النجاعة في تنفيذ السياسات العمومية.

كما يروم هذا الميثاق توطين السياسات العمومية على المستوى الترابي ومواكبة التنظيم الترابي اللامركزي للمملكة، وكذا ضمان التقائية السياسات العمومية وتجانسها وتكاملها على الصعيدين الجهوي والإقليمي، وتحقيق التعاضد في وسائل تنفيذها.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

تفعيلا للميثاق الوطني للاتمركز الإداري، سيتم دعم مشاريع تتعلق بوضع آليات ومناهج وأنظمة تروم تنزيل مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، وذلك في كل ما يتعلق بنقل الاختصاصات وتوزيع وتدبير الموارد البشرية والمالية وتحديد الأهداف المراد تحقيقها من قبل المصالح اللاممركزة للدولة على مستوى الجهة والعمالة أو الإقليم.

المحور الرابع: ترسيخ قيم النزاهة بالمرافق العمومية

1 إتاحة الولوج إلى المعلومات العمومية

تقديم

يندرج القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات في إطار تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور التي تنص على أن "للمواطنين والمواطنات حق الحصول على المعلومات، الموجودة في حوزة الإدارة العمومية، والمؤسسات المنتخبة، والهيئات المكلفة بمهام المرفق العام.

المقاربة المعتمدة

تم إصدار القانون المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات بتاريخ 12 مارس 2018، الذي يحث الإدارات على التدابير الكفيلة بتدبير المعلومات وتحيينها وترتيبها وحفظها وفق المعايير المعتمدة في هذا المجال، بشكل يسهل عملية تقديمها لطالبيها.

ويتوخى هذا القانون تحقيق الأهداف التالية:

- تنزيل مقتضيات الفصل 27 من الدستور الذي كرس حق الحصول على المعلومات باعتباره من الحقوق والحريات الأساسية،
- تحسين علاقة الإدارة بالمتعاملين معها،
- ترسيخ الشفافية والنزاهة في التدبير العمومي،
- تنمية الوعي القانوني والإداري لدى المواطنين،
- دعم البحث العلمي والحق المعرفي...

مجال انخراط القطاعات الوزارية

ضمانا لتمكين المرتفقين من الولوج إلى المعلومات الموجودة في حوزة الإدارات العمومية، وتفعيلا للقانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، ستعطى الأهمية للمشاريع المرتبطة بإتاحة ولوج المرتفقين للمعلومات العمومية عبر استعمال جميع القنوات المتاحة، سيما تلك المتعلقة بالتعريف ببرامج السياسات العمومية وتتبع تنفيذها، والعمل على النشر الاستباقي للمعلومات المتوفرة لدى الإدارات والمؤسسات العمومية.

كما ستحظى بالأولوية أيضا، المبادرات الرامية إلى تدوين ونشر المساطر والإجراءات المتعلقة بالخدمات الإدارية، وفق مصنفات القرارات الإدارية، وذلك أخذا بعين الاعتبار القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

2 دعم النزاهة والأخلاقيات

تقديم

تنفيذا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تم وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، تحدد أهداف واضحة للوقاية من الفساد ومحاربته، وتتبنى مجموعة من الركائز الأساسية من قبيل الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وزجر جرائم الفساد والتربية والتحسيس وكذا التواصل.

المقاربة المعتمدة

تم إعداد هذه الاستراتيجية وفق مقاربة مندمجة ومتكاملة، وقد تم التركيز على الإجراءات العملية ذات التأثير المباشر على مختلف مظاهر الفساد من خلال إنجاز مجموعة من المشاريع على مدى ثلاثة مراحل تمتد على عشر سنوات 2015-2025. وتكريسا للاتقائية ما بين مختلف المشاريع المتكاملة، فقد تم توزيع الاستراتيجية على عشرة برامج.

مجال انخراط القطاعات الوزارية

توطيدا لقيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام، سيتم دعم المبادرات الرامية إلى إرساء سلوكات جديدة تقوم على الحكامة الجيدة والوقاية من الرشوة وزجر جرائم الفساد، وذلك اعتمادا على الآليات التوعوية والتربوية والوقائية والزجرية لتوطيد قيم النزاهة والشفافية في تدبير الشأن العام، فضلا عن الأوراش المندرجة بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

المواكبة والتأطير

1. برنامج الدورة التأطيرية والتواصلية
2. برنامج الدعم والمواكبة عن بعد

1. برنامج الدورة التأطيرية والتواصلية عن بعد(من 18 ماي إلى 20 ماي 2021)

اليوم الأول:

من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الثانية عشر صباحا الثلاثاء 18 ماي 2021	لقاء تواصلي عام حول الأولويات الإصلاحية لسنة 2021: 1. تقديم عام حول الصندوق والأولويات المعتمدة برسم سنة 2021. 2. تقديم حول منهجية إعداد المشاريع.

اليوم الثاني:

من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الثانية عشر صباحا الأربعاء 19 ماي 2021	دورة تأطيرية وتحسيسية حول منهجية تصميم الأفكار الحصة الأولى: 1. مفهوم تصميم الأفكار ومبادئه الاساسية، 2. طرق وتقنيات توليد الأفكار الإبداعية، 3. كيفية اختبار الأفكار المعتمدة.

اليوم الثالث:

من الساعة العاشرة صباحا إلى الساعة الثانية عشر صباحا الخميس 20 ماي 2021	دورة تأطيرية وتحسيسية حول منهجية تصميم الأفكار الحصة الثانية: 1. مهارات العمل الجماعي وتبادل الأفكار، 2. التغلب على التحديات التي تواجه اختيار أفضل الأفكار، 3. مناقشة بعض النماذج لأفكار تحولت إلى مشاريع ناجحة.

2. برنامج الدعم والمواكبة عن بعد (من 21 ماي إلى 9 يونيو 2021)

الفترة الأولى: من 21 إلى 26 ماي 2021

من الجمعة 21 ماي 2021 إلى الاربعاء 26 ماي 2021	فتح باب التواصل عن بعد وعبر الخط حول مضامين المحاور الإصلاحية لسنة 2021 والمتعلقة بـ: 1. تحسين وتجويد الخدمات العمومية. 2. الرفع من نجاعة المرافق العمومية. 3. مواكبة الجهوية المتقدمة. 4. ترسيخ قيم النزاهة بالمرافق العمومية.

الفترة الثانية: من 27 ماي إلى 2 يونيو 2021

من الخميس 27 ماي 2021 إلى الاربعاء 2 يونيو 2021	تأطير ومواكبة حاملي المشاريع والأفكار عن بعد حول صياغة الأفكار وملفات الترشيح وإيداعها على الخط.

الفترة الثالثة: من 3 يونيو إلى 9 يونيو 2021

من الخميس 3 يونيو 2021 إلى الاربعاء 9 يونيو 2021	مواكبة حاملي المشاريع عن بعد لإيداع المشاريع على الخط.

منهجية

1. إعداد المشاريع
2. إيداع المشاريع والأفكار عبر الخط

1. منهجية إعداد المشاريع:

إن إعداد بطاقة المشروع المقترح إيداعه للاستفادة من الدعم المالي لصندوق تحديث الإدارة العمومية يستلزم الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من المعايير والضوابط المنهجية المرتبطة بكيفية إعداد المشاريع وكذا علاقتها بالإصلاحات الإدارية المعتمدة وأولويات الاستراتيجيات القطاعية.

ولهذه الغاية، يجب، عند إعداد بطاقة المشروع، احترام العناصر التالية:

1. الانطلاق من توضيح مبررات المشروع والأسباب والدوافع من وراء اقتراحه من خلال تحليل الوضعية الحالية والإكراهات والمعيقات والمشاكل المطروحة.

2. بيان الإشكالية ووضع صياغة واضحة للفكرة التي يتمحور حولها المشروع، بأسلوب بسيط وسهل للقراءة مع إبراز قدرات الإدارة المعنية وحاجتها للمشروع المقترح.

3. تحديد الأهداف والتغيير المرجو تحقيقهما بعد إنجاز المشروع بالنسبة للإدارة والمرتفق، بحيث يجب أن يكون الهدف محددا بالزمن وعبارة عن مخرجات واقعية قابلة للقياس والتنفيذ، مع تحديد الوقع على المستويين التاليين:

- وقع المشروع على تحسين أداء الإدارة: الانعكاسات الإيجابية للمشروع ومخرجاته على تحسين مردودية وأداء الجهاز الإداري من خلال الأوراش الإصلاحية الهيكلية والمؤسساتية الرامية إلى تحديث وتأهيل الإدارة العمومية،
- وقع المشروع على الخدمة المقدمة للمرتفق: الخدمات التي سيقدمها المشروع والتي ستمكن من الاستجابة لانتظارات المرتفق وتحسين جودة الخدمات المقدمة له.

4. مراعاة ملاءمة موضوع المشروع للأولويات التي يتم تحديدها سنويا من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية.

5. ربط المشروع المقترح باستراتيجية القطاع المعني ومدى مساهمته في تحقيق أهداف استراتيجية القطاع.

6. تحديد الكلفة الإجمالية للمشروع والتي هي عبارة عن الغلاف المالي الذي يتطلبه إنجاز المشروع وعلى أساسه يتم تحديد المساهمة المالية للصندوق والتي لا يجب أن تتجاوز 50% من الكلفة العامة للمشروع.

7. تحديد المدة الزمنية لتنفيذ المشروع، وقد تكون بصفة إجمالية أو عبر مراحل. وكل مرحلة هي عبارة عن النشاط الذي سيتم إنجازه خلالها مع المدة الزمنية التي تتطلبها إنجاز هذه المرحلة، ويمكن أن تكون بالأيام أو بالأشهر وكذا المبلغ المخصص لها مع تحديد مخرجات كل مرحلة.

8. لأجل ضمان حكامة جيدة لتدبير المشروع بشكل ناجع، يجب تحديد فرق العمل المسؤولة عن تنفيذ المشروع والمتعلقة برئيس المشروع وفريق العمل ولجنتي التتبع والإشراف على إنجاز المشروع.

9. لقياس تحقيق أهداف المشروع، يجب وضع مؤشرات كمية أو نوعية بطريقة موضوعية، في وقت ومجال محددين من خلال توفير معلومات تسمح بالمقارنة وتحديد التقدم ما بين الوضعية الحالية قبل بدء تنفيذ المشروع (القيمة الحالية) والوضعية المستقبلية بعد الإنجاز والتنزيل (القيمة المستقبلية).

10. قابلية المشروع لتعميم وتعاضد مخرجاته على مستوى باقي القطاعات الوزارية.

2. مسطرة إيداع المشاريع:

يتم توجيه المشاريع المقترحة للتمويل من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية عبر موقع الصندوق: www.fomap.ma .

لإيداع المشاريع المقترحة ينبغي اتباع الخطوات التالية:

1 الولوج للموقع الإلكتروني للصندوق

الخطوة الأولى

- ينبغي الولوج للموقع الإلكتروني للصندوق عبر: www.fomap.ma والنقر على:
  - فضاء إيداع المشاريع المشتركة،
  - أو فضاء إيداع المشاريع القطاعية.
- بعد ذلك اضغط على "**التسجيل عبر الأنترنيت**".

الخطوة الثانية

- تعبئة النموذج بجميع البيانات الخاصة للمكلف بإيداع الترشيح،
- يتعين إدخال رقم الرسالة الموجهة لقطاعكم وتاريخها للمصادقة على التسجيل،
- الضغط على "S'INSCRIRE" بعد التأكد من ملء جميع خانات النموذج،
- بعد ذلك، سوف تصلكم رسالة تفعيل الحساب في بريدك الإلكتروني ضمن البريد الوارد.

Merci pour votre pré-inscription au Fomap.

Voici le récapitulatif de vos identifiants :

- Login : b.lakmimi1
- Mot de passe : 12345678

Vous pouvez dès lors accéder à votre espace de dépôt en ligne en vous connectant à http://www.mmsp.gov.ma/fomap/depot_en_ligne/.

Cordialement.
Comité d'organisation

2 إيداع الترشيح

الخطوة الأولى:

- الضغط على "**الإيداع عبر الأنترنت**".
- يجب إدخال اسم الولوج وكلمة المرور للشخص المكلف بإيداع الترشيحات،
- ثم الضغط على "SE CONNECTER" .

الخطوة الثانية:

- بعد ذلك، يجب الضغط على "AJOUTER UN PROJET".
- تضم الصفحة الجزء الأول من البيانات المتعلقة بالمشروع: التعريف بالقطاع وإطار المشروع ومكونات المشروع والتركيبة المالية.
- بعد ملء جميع البيانات المحددة بهذه الصفحة باللغتين العربية والفرنسية، يجب الضغط على الزر "SUIVANT" الموجود أسفل الصفحة للمرور إلى الجزء الثاني والمتضمن لمراحل تنفيذ المشروع.
- يتم إدخال مختلف مراحل المشروع من خلال الضغط على الزر "AJOUTER UNE PHASE" .
- تتم متابعة ملئ بيانات المشروع من خلال الضغط على الزر "SUIVANT" الموجود أسفل الصفحة.
- يضم الجزء الثالث **تقييم المشروع**.
- بعد إدخال المؤشر، يجب الضغط على الزر "AJOUTER UN INDICATEUR".
- كما يمكن إضافة مؤشرات أخرى عبر الضغط على نفس الزر.
- تتم متابعة ملء بيانات المشروع من خلال الضغط على الزر SUIVANT الموجود أسفل الصفحة.
- ويضم الجزء الرابع بيانات تتعلق **بفريق العمل**:
- بعد إدخال البيانات المتعلقة بفريق العمل، يجب الضغط على الزر SUIVANT الموجود أسفل الصفحة.

- تضم هذه الصفحة الوثائق التفصيلية حول المشروع والتي يمكن إرفاقها عبر الضغط على الزر« **JOINDRE**» .
- بعد الانتهاء من إرفاق الوثائق التفصيلية حول المشروع، يجب الضغط على الزر

الموجود أسفل الصفحة.
- تظهر بعد ذلك صفحة تتضمن لائحة المشاريع التي تضم الأجزاء الأربعة للمشروع، والتي يمكن الضغط عليها في حالة الحاجة إلى المعاينة أو إدخال تعديلات.
- كما يمكن معاينة وثيقة المشروع على صيغة وورد **Word** لمراجعة البيانات حول المشروع وطبعه من خلال الضغط على الزر «**Editer la fiche**».
- بعد الانتهاء من إدخال جميع البيانات المتعلقة بالمشروع، وإعداد وتوقيع المراسلة من طرف مسؤولي الإدارة، يتم الضغط على « Envoyer ».

- تظهر بعد ذلك رسالة تطلب إرفاق المراسلة عبر الضغط على الزر « **JOINDRE CORRESPONDANCE** » .

- وفي الأخير، يتم التوجيه النهائي للمشروع لكتابة صندوق تحديث الإدارة العمومية عبر الضغط على الزر « **Envoyer** » .
- ولمزيد من التفاصيل يمكن تحميل دليل المستخدم للتسجيل وإيداع المشاريع المعروضة عبر الأنترنت على صندوق تحديث الإدارة العمومية، وذلك عبر الموقع الإلكتروني للصندوق:www.fomap.ma

3. مسطرة إيداع الأفكار:

يتم الإدلاء بأفكار ومقترحات القطاعات الوزارية كقوة اقتراحية لدعم مجالات إصلاح الإدارة، وذلك عبر المنصة المفتوحة لتطوير الإدارة.

ولإيداع الأفكار بالمنصة، ينبغي اتباع الخطوات التالية:

1 ولوج المنصة المفتوحة لتطوير الإدارة

من خلال:

- الموقع الإلكتروني للصندوق www.fomap.ma والنقر على فضاء **إيداع الأفكار**،
- أو مباشرة عبر الرابط الإلكتروني:

https://eparticipation.fomap.ma/app/pages/login.mmsp

2 التسجيل بالمنصة

من خلال:

- النقر على **الدخول**
- الدخول عبر استعمال اسم المستخدم وكلمة المرور المحددة بالرسالة الدورية الموجهة للقطاعات الوزارية في هذا الشأن.

- بعد ولوج الصفحة الرئيسية للمنصة ينبغي النقر على: **اقترح** ثم تحديد مجال المشاركة بالنقر على أحد الاختيارات المرتبطة بموضوع الاقتراح.

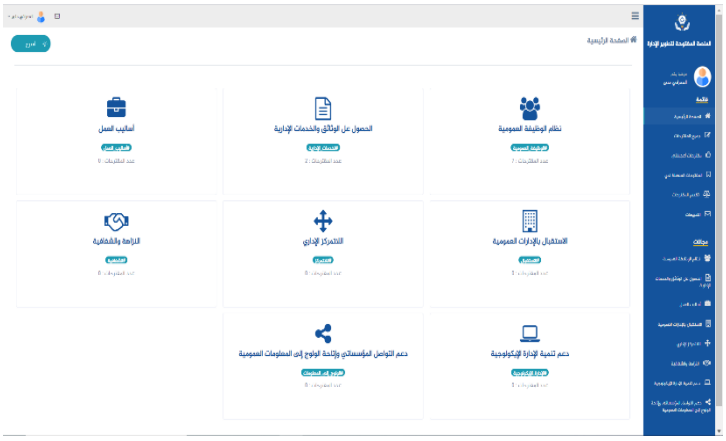

- النقر على **اقتراح**
- إيداع المقترح ونشره
- يمكن التفاعل والتصويت على المقترحات المنشورة فضلا عن إمكانية إرفاق مقترحاتكم بصور أو ملفات ترونها ذات قيمة مضافة لاقتراحكم.
- تخضع الأفكار المنشورة إلى تصويت عام لمدة محددة.
- يتم دراسة الأفكار وانتقاء تلك القابلة للإنجاز لإغناء حقيبة المشاريع التي سيتم دعمها من طرف الصندوق.

ملاحق

جذاذتي المشاريع المشتركة والقطاعية المقترحة

بالصيغتين العربية والفرنسية

1. جذاذة المشاريع المشتركة بالعربية والفرنسية:

صندوق تحديث الإدارة العمومية
Fonds de Modernisation de l'Administration Publique

طلب الاستفادة من
تمويل صندوق تحديث الإدارة العمومية

اسم المشروع المشترك			
المرجـــع			
سنة الترشيح			
رقم المنشور		تاريخها	
تاريخ الترشيح			
التعريف بالإدارات المعنية بالمشروع			
الوزارة			
القطاع			
المستوى	◯ مركزي	● لاممركز	
المديرية/الإدارة المعنية			
الإدارات المعنية بالمشروع	◯ قطاعات وزارية: -	◯ جماعات ترابية: -	◯ مؤسسات عمومية: - .....

إطار المشروع	
البرنامج الوزاري	
مبررات المشروع	
مكونات المشروع	
المجال	
أولويات 2021	
توصيف المشروع	
أهداف المشروع	
آجال التنفيذ	
النتائج المنتظرة:	
وقع المشروع على الخدمة المقدمة للمرتفق	
وقع المشروع على تحسين أداء الإدارة	
المخاطر المتعلقة بالمشروع	
مخرجات المشروع	
لجنة الإشراف	
لجنة التتبع	

الجوانب المالية للمشروع			
الكلفة العامة للمشروع			
تمويل المشروع	▪ نسبة تمويل الصندوق : ...%		
مراحل إنجاز المشروع (... 3, 2, 1)			
اسم المرحلة			
مدة المرحلة			
تكلفة المرحلة			
مخرجات المرحلة			
التقييم			
	نوع المؤشر		
	الكمي		النوعي
اسم مؤشر الأداء	قبل إنجاز المشروع	بعد إنجاز المشروع	قبل إنجاز المشروع	بعد إنجاز المشروع
إمكانيات التعميم على إدارات أخرى	◯ نعم		◯ لا	
الإدارات المعنية بالتعميم				

المخاطب عن المشروع	
الاسم	
الصفة	
الهاتف	
الفاكس	
فريق العمل (1, 2, 3 ...)	
الاسم	
الدورفي المشروع	
الهاتف	
الفاكس	
البريد الإلكتروني	
معلومات إضافية	
معلومات إضافية	
المرفقات	
رقم المرفقات	مضمون المرفقات
1	
2	
3	
...	

FOMAP
صندوق تحديث الإدارة العمومية
Fonds de Modernisation de l'Administration Publique

Demande de financement
du Fonds de Modernisation de l'Administration Publique

Nom du projet conjoint			
Références			
Année de candidature			
Référence de la circulaire		Date	
Date de Candidature			
Identification des départements concernés par le projet			
Ministère			
Département			
Niveau:	◯ Concentré		◯ déconcentré
Direction /Administration concernée :			
Départements concernés par le projet	◯ Départments ministériels: -	◯ Collectivtés territoriales: -	◯ Etablissements publics: - .....
Cadrage du projet			
Programme ministériel			
Justification du projet			

Composition du projet	
Domaine	
Priorités 2021	
Description du projet	
Objectifs du projet	
Délai de réalisation	
Résultats attendus :	
Risques inhérents au projet	
Impact sur l'Administration	
Impact sur l'Usager	
Livrable du projet	
Comité de pilotage	
Comité de suivi	

Montage financier du projet			
Coût global du projet			
Part de financement du FOMAP	Part du financement du projet: .....%		

Etapes de réalisation du projet (1, 2, 3 ...)	
Nom de la phase	
Durée de la phase	
Coût de la phase	
Livrable de la phase	

Evaluation

	Type de l'Indicateur			
	Quantitatif		Qualitatif	
Nom de l'Indicateur de performance	Avant la réalisation du projet	Après la réalisation du projet	Avant la réalisation du projet	Après la réalisation du projet

Possibilité de mutualisation du projet	◯ Oui	◯ Non
Administrations concernées par la mutualisation :		

Interlocuteur relatif au projet

Nom	
Qualité	
Tél	
Fax	
E-mail	

Equipe projet (1, 2, 3 ...)

Nom	
Qualité	
Rôle dans le projet	
Tél	
Fax	
E-mail	

Informations complémentaires

Informations complémentaires	

Pièces Jointes

N° de la pièce	Contenu des pièces jointes
1	
2	
3	
...	

2. جذاذة المشاريع القطاعية بالعربية والفرنسية:

صندوق تحديث الإدارة العمومية
Fonds de Modernisation de l'Administration Publique

طلب الاستفادة من
تمويل صندوق تحديث الإدارة العمومية

اسم المشروع			
المرجـــع			
سنة الترشيح			
رقم المنشور		تاريخه	
تاريخ الترشيح			
التعريف بالقطاع			
الوزارة			
القطاع			
المستوى	◯ مركزي	◯ لاممركز	
المديرية/الإدارة المعنية			
إطار المشروع			
البرنامج الوزاري			
مبررات المشروع			
مكونات المشروع			
المجال			
أولويات 2021			
توصيف المشروع			

أهداف المشروع	
آجال التنفيذ	
النتائج المنتظرة	
وقع المشروع على الخدمة المقدمة للمرتفق	
وقع المشروع على تحسين أداء الإدارة	
مخرجات المشروع	
لجنة الإشراف	
لجنة التتبع	
الجوانب المالية للمشروع	
الكلفة العامة	
المبلغ المطلوب تمويله من الصندوق	
مراحل إنجاز المشروع (... 1, 2, 3)	
اسم المرحلة	
مدة المرحلة	
تكلفة المرحلة	
مخرجات المرحلة	
التقييم	

	نوع المؤشر			
	الكمي		النوعي	
اسم مؤشر الأداء	قبل إنجاز المشروع	بعد إنجاز المشروع	قبل إنجاز المشروع	بعد إنجاز المشروع

إمكانيات التعميم على إدارات أخرى	◯ نعم	◯ لا
الإدارات المعنية بالتعميم		
رئيس المشروع و فريق العمل		
رئيس المشروع		
الاسم		
الصفة		
الهاتف		
الفاكس		
فريق العمل(... 1, 2, 3)		
الاسم		
الصفة		
الدورفي المشروع		
الهاتف		
الفاكس		
البريد الإلكتروني		
معلومات إضافية		
معلومات إضافية		
المرفقات		
رقم المرفقات	مضمون المرفقات	
1		
2		
3		
...		

FOMAP
صندوق تحديث الإدارة العمومية
Fonds de Modernisation de l'Administration Publique

Demande de financement
du Fonds de Modernisation de l'Administration Publique

Intitulé du projet			
Références			
Année de candidature			
Référence de la circulaire		Date	
Date de Candidature			
Identification du département			
Ministère			
Département			
Niveau:	◯ Concentré		◯ déconcentré
Direction /Administration concernée :			
Cadrage du projet			
Programme ministériel			
Justification du projet			
Composition du projet			
Domaine			
Priorités 2021			

Description du projet	
Objectifs du projet	
Délai de réalisation	
Résultats attendus :	
Risques inhérents au projet	
Impact sur l'Administration	
Impact sur l'Usager	
Livrable du projet	
Comité de pilotage	
Comité de suivi	

Montage financier du projet

Coût global du projet	
Part de financement du FOMAP	

Etapes de réalisation du projet (1, 2, 3 ...)

Nom de la phase	
Durée de la phase	
Coût de la phase	
Livrable de la phase	

Evaluation

	Type de l'Indicateur			
	Quantitatif		Qualitatif	
Nom de l'Indicateur de performance	Avant la réalisation du projet	Après la réalisation du projet	Avant la réalisation du projet	Après la réalisation du projet

Possibilité de mutualisation du projet	◯ Oui	◯ Non
Administrations concernées par la mutualisation :		

Chef du projet et équipe projet

Chef du projet

Nom	
Qualité	
Tél	
Fax	
E-mail	

Equipe projet (1, 2, 3 ...)

Nom	
Qualité	
Rôle dans le projet	
Tél	
Fax	
E-mail	

Informations complémentaires

Informations complémentaires	

Pièces Jointes

N° de la pièce	Contenu des pièces jointes
1	
2	
3	
...	

الاتصال بكتابة الصندوق

للحصول على كل المعطيات والمعلومات حول إطلاق الدورة الخامسة عشر لصندوق تحديث الإدارة العمومية،

يمكن ولوج الموقع الإلكتروني للصندوق: **www.fomap.ma** أو الاتصال بـ:

الهاتف

رشيد بوكرمسى	رئيس مصلحة تتبع مشاريع صندوق التحديث	0608 858 147 0537 679 976	r.boukarmoussa@mmsp.gov.ma
بشرى لكميمي	رئيسة مصلحة تمويل مشاريع صندوق التحديث	0662 041 732 0537 679 834	b.lakmimi@mmsp.gov.ma
حاتم مورادي	رئيس قسم الابتكاروبرامج التحديث	0608 858 146 0537 679 961	h.mouradi@mmsp.gov.ma
صلاح الدين جمال	مديرتحديث الإدارة	0661 627 098	j.salaheddine@mmsp.gov.ma

الموقع

www.fomap.ma

البريد الإلكتروني

fomap@mmsp.gov.ma

الفاكس

05 37 77 66 52

المواقع الاجتماعية

@MFPMAMAROC

@MFPMA

3737

روابط أخرى

https://www.mmsp.gov.ma

https://www.service-public.ma

https://www.emploi-public.ma